

تيسير الدرس النحوي

بوخاتمي زهراء

كلية الآداب واللغات والفنون .

جامعة الجليلي اليابس سيدي بلعباس.

تمهيد:

لا مراء في أن الدرس النحوي قد نشأ في ظروف واثت ذبوع اللحن، بغبة علاجه، خشية على اللغة والقرآن، فالنحو "علم الإعراب الذي يعصم الألسنة من الخطأ في الإستعمال" ¹ ، ارتكز في مفهومه الأولي على البحث في أواخر الكلم ، لكن هذا التعريف يغدو قاصرا لوجهين ،أما أولاها فمعني بتحديد النحو وتضييق بحثه،و ثانيهما باقتصاره على الطريق اللفظية². إلا أن عبد القاهر الجرجاني شق سبيلا آخر متوخيا المعنى من النحو،فقد رد "لنحو اعتباره ،مؤكد أنه ليس قيذا ،وأنه على العكس تحرير للمعنى " ³ ،إذ النظم عنده ليس سوى " تعليق الكلم بعضها ببعض ،وجعل بعضها بسبب من بعض"⁴،وبذلك تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب ،ويبين أن للكلام نظما وأن رعاية ذلك سبيل للإبانة والإفهام ،يقول عبد العزيز حمودة في هذا الصدد : "ثم يجيء دور النحو كسلطة ضبط وتحديد للمعنى من ناحية،ومؤسسا لشبكة العلاقات من ناحية أخرى"⁵، فالنحو تركيب لفظي ومعنى.

اتسم النحو قديما باتجاهه إلى المبنى دون المعنى ،هذا الأخير المعتبر الأساس في الدراسات الحديثة ،كما اهتم المنهج النحوي التقليدي بالقصور مما يدفعنا للتساؤل ،من أين تبدأ حداثة الدرس النحوي؟.

لقد أفاد الدرس النحوي الحديث من المناهج اللغوية الحديثة ،متأسسا على مركيزات عديدة أهمها ،النقد ،التوجيه،التيسير والتجديد ،فطرقت مسامعنا موسومات عدة ،بدأت معها تلك الحدائث من قبيل إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ،تجديد النحو لشوقي ضيف ،النحو العربي نقد وتوجيه لمهدي المخزومي ،اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان ،الدرس النحوي الحديث لعبده الراجحي .

أولا:رعاية المعنى

يشغل النحاة الذين ينزعون إلى رعاية المعنى من أجل الحفاظ عليه في النحو العربي ،يقول تمام حسان:"إن دراسة النحو ... كانت تعنى بمكونات التركيب أي بالأجزاء التحليلية فيه أكثر من عنايتها بالتركيب نفسه"⁶ فكل دراسة لغوية حسبه لابد وأن يكون موضوعها الأول والأخير هو المعنى .

ولعل زعم الدارسين أن عبد القاهر الجرجاني هو السابق إلى رعاية المعنى ،يرجح إلى ما فاتهم من إدراك سيبويه لهاته المسألة "فقد أدرك تنظيم الكلمات في المعنى الذي هو قوام النحو ،وقد شرح أحيانا مواضع استعمال صور منه " ⁷ ،من ذلك ما وسمه بباب الإستقامة من الكلام والإحالة ،فسيبويه قد فتح باب علم المعاني فتحا واسعا ⁸ ، ثقف عبد الجليل مرتاض

نشاكلات بين النحو السيوي والدرس الحديث، فإثر تحليله لنص سيوي "ألا ترى أن قوله: قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه الذهاب" يوحي إلى أن سيوي قد تعامل مع الجملة العربية في ضوء بنيتها: السطحية والعميقة⁹.

ثم جاء بعده الجرجاني، يقول تامر سلوم "ورحنا نبحت عن كل ما يعطي صورة كاملة لمدلول النظم، وجدنا عبد القاهر يحاول أن يثبت في الجوانب الأولى من الدلائل أن العمق الأدبي لا يكون إلا في المعاني"¹⁰، وتلك وجهة أخرى لرعاية المعنى.

ثانياً: أصول نقد النحو

ما إن شغل المعنى بال النحاة المحدثين، انبروا يبحثون ويواجهون النحو العربي القديم بالدراسات الألسنية الحديثة، يقول مصطفى ناصف: "أما وصف هذا المنهج نفسه أو تفسيره، وبعبارة أخرى تصور الباحثين المتقدمين لمسألة المعنى، فقد أهمل - فيما أعرف - إهمالاً لا يمكن الدفاع عنه بسهولة، ونتج عن ذلك أن صلتنا العاطفية بجانب كبير من التراث تعرضت لما يشبه التفكك"¹¹ فالمعنى أول مطلب يرومونه. ولعلهم قد اتهموا المنهج القديم بالقصور لمعياريته، فقد اتسم النحو القديم بالتعليمي لا بالعلمي، وذلك تبعاً للغاية التي أسس من أجلها، قائماً على مبادئ المنهج المعيارية تحت شعار "قل ولا تقل"، يقول ابن مالك: "فما أبيح افعل ودع ما لم ييح"¹²

فإباحة تلك وعدمها إنما تتصل بقواعد المعيارية، والتي ترأست مناهج اللسانيات التاريخية وكرست "جهودها لتشييد صرخ شامل من القواعد النموذجية"¹³، كما أن النحو في المنظور القديم ذو صعوبة على الناشئة، مما يشكل انزعاجاً للطلبة، إذ ينبغي تلقيهم الأصول ومن ثم هديهم إلى دراسة الفروع.

نظرية العامل أصل في نقد النحو :

يتربسح المنهج الاستنباطي الذي قام عليه نحو القدامى على ركن رئيس، بنى عليه النحاة القاعدة النحوية، ألا وهو نظرية العامل، هذه النظرية التي حملت العلة فكانت إحدى مسائلها الكبرى :

"النحو كله عمل / ولكل عمل عامل ولكل عمل اثر

وأثر العامل يتجسد في الحركة الإعرابية عند نهاية الوحدة اللغوية

لكل عامل معمول / لكل معمول عامل / العمل لفظي ومعنوي"¹⁴،

فنظرية العامل بهذا المعنى، اقتران بين عنصرين، أولاهما العامل وثانيهما المعمول، وأما من حيث وظيفتهما، فالعامل "طلب تقييد الثاني -المعمول، بالحكم الإعرابي الذي يناسب موقعه، ووظيفة الثاني التدليل على طلب الأول -العامل- لعلامة إعرابية تصلح أمانة على الحكم الإعرابي"¹⁵، تفسر العلامة الإعرابية اقتضاء العامل لها.

لاقت هذه النظرية الرفض على أيدي المجددين يقول ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة : "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه إلى ما اجمعوا على الخطأ فيه"¹⁶، ففيه مهاجمة لنظرية العامل التي عقدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث .

ادعى النحاة أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاّ بعامل لفظي ، وأن الرفع منها ما يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي: غير أن العمل في حقيقة الأمر يرجأ إلى المتكلم ، على حد قول ابن جني: " وأما في الحقيقة ، فالعمل من الرفع والنصب والجزم ، إنما هو للمتكلم نفسه ، لا لشيء غيره " ¹⁷ ، إن إجماع النحاة على القول بالعامل ليس بحجة على من خالفهم ، فها هو ابن جني يرجع العامل للمتكلم ، لا للألفاظ ذاتها لفظا كان أو بالتقدير معنويا ، على نحو المختذى من حذف العوامل .

ومن باب العوامل اللفظية ، يشير ابن مضاء إلى أن العمل لا يكون بعد العدم ، ففي قولك (إن زيدا) لا ينصب زيد بعد إن بعد عدمها ، يرى أنه " لو كانت (أن) هي التي تعمل النصب في الإسم لكان ذلك محالا ، لأنك إذا قلت : إن زيدا قائم ، فإنك تنطق أولا بكلمة إن ، وما دمت قد نطقتها أولا ، فقد انتهت ومضت ، أي دخلت في العدم ، فكيف يعمل المعلوم في الموجود " ¹⁸ ، كما أنه يعترض على تقدير العوامل المحذوفة في نحو قوله تعالى : " ما ذا أنزل ربكم قالوا : خيرا " النحل 30 ، فقد حذف الفعل لعلم المخاطب به .

كما يذكر الإشتغال ¹⁹ ، حتى يثبت رأيه في إلغاء نظرية العامل ، ولكي يوضح فسادها ، وأنها دفعت النحاة في بعض الأحيان إلى رفض بعض أساليب العرب ، ووضع أساليب مكانها لا يعرفها العرب الجاهليون والإسلاميون ، درس باب التنازع دراسة مفصلة ²⁰ ، فقد ثار على أبواب الإشتغال ودعى إلى حذفها من أبواب النحو .

ثالثا: تجديد النحو

كهرب تيار التجديد حقولا لغوية عدة بمناهجها ومسائلها بما فيها الحقل النحوي ، تبعا لأسباب قمينة بإعمال الفكر فيها ، لقول ناصف: " وقد اكتفى الدارسون المحدثون بترديد بعض القضايا من بينها أن النحو العربي عامة يدرس اللغة على أساس منهج غير سليم " ²¹ ، فجاء المنهج الوصفي بدلا من المنهج المعياري الذي كان له دور الريادة في تأسيس النحو العربي ، لكن دراسة النحو العربي في ظل المناهج الغربية الحديثة لا يمت بصلة لخصائص اللغة العربية ، يقول مصطفى حركات " إن تجديد تعليم النحو في العربية لا يستطيع أن يكون مسيرا لكل المسيرة لما يجري في اللغات الغربية ، وذلك لإنفراد لغتنا ببعض الخصائص التي لها أثر عميق على مستوى التعليم " ²² .

رابعا : مشروع التيسير

لا تنحصر هذه الظاهرة في بيئة زمانية معينة ، بل كانت متداولة على ألسنة النحاة وأعلام اللغة فيما مضى ، إثر الإنتقادات التي تشكل حملا غير ضئيل في تراثنا العربي ومن ذلك توالي كتب الشروح والتذييل والخواشي والتهذيب .

كان مشروع التيسير من أجل تبسيط النحو التعليمي ، من ذلك كتاب (تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع منهج تجديده) لشوقي ضيف ، فلو أن النحو عرض على طلابه في صورة الأصول دون المسائل ، لكان هينا ، ولما التبس على المبتدئ الأصل من الفرع ، وقد كانت الإشارة إلى ذلك قديما تبعا لقول ابن خلدون " اعلم أن تلقين العلوم للمتعلمين إنما يكون مفيدا إذا كان على التدرج شيئا فشيئا ، وقليلًا ، ويلقي عليه أولا مسائل من كل باب في أصول ذلك الباب ، ويقرب في شرحها على سبيل الإجمال ، ويراعي في ذلك قوة عقله " ²³ فالتيسير سبيل إلى الإفادة والإفهام ، كما لا يعد اختصارا ولا حذفًا للشروح والتعليقات ، ولكنه عرض جديد لموضوعات النحو ، تيسر للناشئين استيعابها ، فهو بذلك إصلاح لحال الدرس النحوي بأصوله ومسائل ²⁴ .

خامسا :جديد في أقسام الجمل

أمسى التركيب في النحو العربي ،يدرس على شقين متقارنين بفعل الدراسات اللغوية الحديثة،المستوى السطحي الدال والمستوى العميق ،وذلك حتى يتسنى لنا الفهم الصحيح لمختلف الأبنية التركيبية للغة العربية ،فقد أدرك المحدثون "أن التركيب اللغوي يخضع إلى نظام وقواعد معينة،كالذكر والإظهار،والوصل والربط،إلى جانب الرتبة والعامل،وبفقد عنصر من هذه العناصر،ينحرف التركيب عن مبادئه ويضيع معناه"²⁵ ومن هذا المنطلق اتخذت الجملة العربية أشكالا في التقسيم ،جمل بسيطة وأخرى مركبة .

إن حديث ابن هشام عن الجملة الصغرى والكبرى يؤمى إلى تقسيم الجمل إلى بسيطة ومركبة، كما أن الجملة قد تكون صغرى أو كبرى لاعتبارين،في نحو قولك "زيد أبوه غلامه منطلق" فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير،و "غلامه منطلق" صغرى لأنها خبر،و"أبوه غلامه منطلق" كبرى باعتبار "غلامه منطلق"²⁶ ومن ثم ،يجعل ابن هشام "أبوه غلامه منطلق" جملة كبرى وصغرى.

➤ الجملة الإسمية :

وهي التي يكون المسند فيها إسما أو ضميرا ،كما أنها تنقسم إلى :

1-الجملة الإسمية الأساسية :وهي الجملة البسيطة القائمة على ركني الإسناد وحدهما،دون عناصر إضافية تكون قيда على الإسناد ،وإنما تتشكل وفقا لثلاث أنماط:

*اسم+اسم:زيد رجل.*اسم +وصف:زيد قائم.*اسم +جار ومجرور أو ظرف:زيد في البيت، زيد أمام البيت.

1/الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة،أو ما يقاربها من النكرات،يقول ابن هشام : " الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة لا نكرة ،لأن النكرة مجهولة غالبا ،والحكم على المجهول لا يفيد"²⁷أما الخبر فيرد معرفة ونكرة ،والأصل أن يكون نكرة .

2/المسند إليه سابق في الترتيب على المسند،فالإبتداء لا يكون إلا بمبني عليه ،فالمبتدأ الأول ،والمبني ما بعده عليه ،إلا أن الخبر قد يتقدم على المبتدأ جوازا أو وجوبا .

فالأول نحو "في الدار زيد"،وقوله تعالى : "سلام هي" (سورة القدر ،الآية 5) ،وقوله تعالى : "وآية لهم الليل) (سورة يس،الآية 37) ،وأما الثاني نحو قولك "في الدار رجل"،"أين زيد؟"،وقولهم "على الشجرة مثلها زيدا" .

ويقطع عبد القاهر الجرجاني الأمر في هذه المسألة بأن المقدم مبتدأ،إذ يقول : " واعلم أن تقديم الشيء على وجهين ،تقديم يقال أنه على نية التأخير.... وتقديم لا على نية التأخير،ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم تجعله بابا غير بابيه ،وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى إسمين،يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وتارة أخرى ذاك على هذا ..."²⁸.

كما وجب تقديم الخبر،في حال كونه استفهام،أو بغية رفع الإبهام كونه نعتا للمبتدأ،لأن المبتدأ لما تأخر ،وقع موقع الخبر ،وأصل الخبر أن يكون نكرة ،نحو قول ابن مالك :

وَنَحْوَ عِنْدِي دِرْهَمٌ وَلِي وَطْرٌ مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدُمُ الْخَبَرِ²⁹

فالترتبة إذن ولكونها قرينة لفظية تخضع لمطالب أمن اللبس.

وفي حال المسند جارا أو مجرورا، أو ظرفا، تلتزم الجملة المثبتة صورة واحدة فيها بتقديم المسند، نحو قول الشاعر :

فَعَنَّهَا وَهِيَ لَكَ الْفِدَاءُ إِنَّ غِنَاءَ الْإِبِلِ الْخُدَاءُ³⁰

2/ **الجملة الإسمية الناقصة** : والتي حذف منها أحد ركني الإسناد ، وإنما يجوز الحذف حين يكون في السياق ما يدل على المحذوف حالا أو مقالا ، نحو قوله تعالى "سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ" (سورة الذاريات ، الآية 25) ، وقوله تعالى "أَكُلُهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا" (سورة الرعد، الآية 35) ، وهذا وجه من وجوه التفريق بين المبتدأ والفاعل ، أن المبتدأ قد يحذف ولا يجوز حذف الفاعل فالمبتدأ لا يذكر في الجملة فيقولون هو محذوف ، والفاعل لا يذكر فيقولون هو مستتر ، كقولنا كيف زيد؟ دَنِفٌ ، فالمبتدأ محذوف ، وإن أجب ب: دَنِفَ ، جعلوا الفاعل مستترا .

كما يستعمل النحويون التعليق في المجرورات أو الظرف ، إلا أن ابن مضاء ينسف هذا الرأي ، ليجعل كلا منهما خبرا بذاته ، لا متعلق له نحو زيد في الدار ، فيعلق النحويون الجار والمجرور بمحذوف تقدير استقر ، مستقر أو كائن ، إلا أن ابن مضاء يجعله خبرا لا متعلق له ، وهناك عناصر إضافية مكملة قد توسع الجملة ، أو قد تؤثر في مضمونها من ذلك التوكيد ، إذ تستعمل له أدوات منها : أن ، لام الابتداء ، والحروف الزائدة : الباء وأن ومن في سياق النفي وفي سياق الاستفهام وكلاهما تضيف معنى التوكيد وتغير إلا لام الابتداء وإن الزائدة ، وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد أحكامهما لأثرهما في إعرابه .

ومن مسائل الاختلاف جواز التوكيد معنويا ، فقد ذهب الكوفيون إلى أن توكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت مؤقتة وذهب البصريون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق³¹ . مما احتج به الكوفيون قول الشاعر :

لَكِنْ شَاقُّهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٍ .

قدح ابن الأنباري ذلك مبينا الرواية الصحيحة قول الشاعر : يا ليت عدة حولي كله رجب بالإضافة وهو معرفة لا نكرة ، فهو ينصف البصريين في هذه المسألة .

➤ **الجملة الفعلية :**

وهي الجملة التي يتصدرها الفعل ، يقول سيبويه (180هـ) : "وهذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الإسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، ومثل ذلك يذهب عبد الله فلا بد للفعل من اسم ، كما لم يكن لاسم بد من الآخر في الابتداء"³² .

فالفاعل عنصر إجباري لا يمكن الاستغناء عنه ، والمفعول به مكمل إجباري مع الأفعال المتعدية ، ومن الأفعال ما يتعدى إلى مفعولين ومنها ما يتعدى إلى ثلاث ، كما يتعدى الفعل بحرف جر ، كقولك مررت بزيد .

كما أن الأفعال نوعان تامة وناقصة ، فالأولى منهما تقوم بدور المسند في الجملة ، أما الأخرى فليست ركنا في الإسناد بدلالة جواز حذفهما دونما أي تغيير في البنية النحوية . ويقرّ النحاة بوجوب تأخر الفاعل عن الفعل ، من ذلك قولك (ظهر

الحق)، فإذا قدمت المسند إليه تقول (الحق ظهر)، يمتنع البصريون عن تقدم لفظ الحق وهو فاعل ، كما لا يجوز حذف الفاعل ، وإن حذف قام مقامه نائب الفاعل لقول ابن أجيروم:

أَقَمَّ مَقَامَ الْفَاعِلِ الَّذِي حُذِفَ مَفْعُولُهُ فِي كُلِّ مَا لَهُ عُرْفٌ³³

وقد يرد الفاعل ظاهرا أو مضمرا، لقول ابن مالك:

وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَرَّ³⁴

أما من حيث المطابقة فتلزم حالة التأخر أي ينبغي إذا تقدم المسند وجب أن يكون في المسند إليه إشارة تطابقه في العدد ، وإذا تأخر كان المسند مفردا في كل حال ، ومن حيث النوع فالمطابقة هي الأصل نقول (أشرقت الشمس) ، وإذا قدمنا المسند إليه قلنا (الشمس أشرقت) .

يرد المفعول به متأخرا عن الفعل والفاعل أو نائبه ويجوز تقدمه عن الفاعل كقولك (ضرب زيدا عمرو) ، وهناك وجه آخر وهو تقدم المفعول به عن الفعل وفاعله نحو قول ابن مالك :

وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِلَكِنْ أَوْ بِلَ مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا إِلْزَمَ حَيْثُ حَلَّ³⁵

وقد أفتى في ذلك كثير من النحاة فيما أسموه بباب الإشتغال فأجازوا قولك (زيدا رأيته) ، في حين يلزم صورة إعرابية أخرى (زيد رأيته) فإذا كان المراد الإخبار عن الرؤية فزيد مفعول به مقدم . كما يجوز الحذف على وجه الإختصار و الإقتصار .

➤ التركيب المفرد :

يصاغ من جملتين بسيطتين وبطريقتين مختلفتين ، إما أن توضع جملتان بينهما علاقة دلالية وثيقة متجاورتين مرتبطتين برابط لفظي أو غير مرتبطتين ، وإما أن تدمج إحدى الجملتين في الأخرى أو تدخل فيها أو تنفرع عنها ، أما من حيث الربط ، إذا كان برابط سميت الجملة الأولى "جملة أصلية " والثانية تسمى "بالجملة المرتبطة " إذ تكون هذه الأخيرة مسوقة بالروابط اللفظية : الواو المفردة ، أو متلوة بلا أو لم مسبوقة بالواو ، الفاء ، ثم وحتى أم المنقطعة والتي قد تكون مركبة مع أدوات الإستفهام والإستدراك والنفي والنهي والإمتناع ، وإذا كان دون رابط فيقابل التركيب فيما وسمه النحاة بالجملة الاعتراضية والتفسيرية والأمر وجوابه .

أما من حيث التفرع فمنه ما لا يحل محل المفرد متفرعا برابط ، نحو الجملة الشرطية والجملة الظرفية غير المتضمنة معنى الشرط ، ومنه ما يحل محل المفرد ، إما بالتفرع بالرابط كجملة المصدر المؤول ، الجملة الحالية ، الجملة الموصولة والجملة المضاف إليها ، أو التفرع دون رابط حرفي كجملة النعت ، جملة الحال دون واو ، جملة المفعول به .

➤ التركيب المتعدد:

يعد النوع الثاني للجملة المركبة إذ يصاغ من أكثر من جملتين ، قد يكون التعدد بتكرار الربط أو تكرار التفرع أو بتكرارهما معا ، ولكل جملة درجة معينة من حيث التفرع .

فمن حيث تعدد الربط ،قوله تعالى "وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ ،ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ،ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا ثُمَّ أَنْشَأْنَاهُ خَلْقًا آخَرَ " (سورة المؤمنون ،الآية 12-14) .

وأما من حيث التفريع قوله تعالى:"ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ "

وفي الموازنة بينهما قوله تعالى : "هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرَحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ لَئِنْ أَنْجَيْنَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ " (سورة يونس ،الآيتان 22-23) .

سادسا:جديد في أقسام الكلم

بحث النحاة القدماء النظام الصرفي للغة العربية أثناء نظرهم في أقسام الكلم ،فكان مقتصرًا على المعنى عند بعضهم ،وعلى المبنى عند البعض ،ولأن التفريق على أساس المبنى وحده ،أو المعنى وحده ليس بالطريقة المثلى التي يستعان بها للتمييز بين أقسام الكلم ، يعج النحاة طريقًا آخر في التقسيم قائمًا على بعدين أحدهما رأسي والآخر أفقي .

أما البعد الرأسي فيعني بمباني التقسيم من حيث الإسم ،الصفة ،الفعل ،الضمير ،الخالفة ،الظرف والآداة ،والبعد الأفقي يعنى بمباني التصريف :المثنى ،المجموع ،المذكر ،المؤنث ،المعرف والمنكر .

1	الإسم
الصورة الإعرابية	تقبل الأسماء الجر لفظًا ولا تشاركها في ذلك إلا الصفات .
الصيغة	انتهى عبد القاهر الجرجاني إلى أن أقسام الصيغة في الإسم ثلاثة : الثلاثي :فَعْلٌ،فَعَلَ،فعل،... الرباعي :على خمسة فَعْلَلٌ،فَعْلُلٌ،فَعْلِلٌ،فَعْلِلْ،فَعْلَلْ،فَعْلَلِ . الخماسي :على أربعة :فَعْلَلٌ،فَعْلَلْ،فَعْلَلْ،فَعْلَلْ .
الجدول	تختص الأسماء بالدخول في الجدول الإلصاقى ،عدا المصادر والميمات التي تقبل الجدول التصريفي .
الإلصاق	تقبل الأسماء اللواصق واللواحق الآتية :الألف واللام ،التنوين ،الضمائر ،علامتي التثنية والجمع،تاء التأنيث والنسبة .
التضام	تتضام الأسماء مع أدوات النداء ،واو المعية ،إلّا،واو القسم ،كما تقع مضافا ،وتحتاج المبهمات منها إلى ضميمية الإضافة أو التمييز أو الوصف .
المعنى	الإسم دال على نفسه إذ يحد أو يعرف عن طريق المعجم .
الحدث	تدل المصادر على الأحداث ،إذ إن صلتها به صلة الإسم بالمسمى .
الزمن	ليس الزمن جزءً من السماء ،إلا المصادر والتي تتضمن معناه بحسب قرائن السياق وعلاقاته .
التعليق	تقع الأسماء مسندا إليه "مبتدأ، فاعل ،نائب فاعل" ما عدا المصادر ،فإنها تقع موقع المسند ،إذ تأتي بمنزلة الفعل ،فتقوم بوظيفته كونها تتشرب معنى الزمن .

كما تعبر عن علاقات نحوية أخرى كالتعددية، المعية، التفسير، الإخراج، المخافة، النسبة، التبعية .

شكل 1³⁶: جدول يمثل "الإسم دراسة من حيث المبنى والمعنى"

الصفة	2
الصورة الإعرابية	الصفات كالأسماء أصلها الإعراب ، كما لا يمكن تعريفها من التنوين المختص بالإسم ، فهي تأتي ما يباه الإسم من الجزم والإسكان في غير الوقف .
الصيغة	أهم ما يميز الصفات عن السماء مادتها الاشتقاقية ، إذ تمتد إلى صيغ فعلية ووصفية أخرى .
الجدول	*تقبل التنوين وأل وغيرها من اللواحق ، كما تمتد مادتها الاشتقاقية إلى صيغ المضارع والأمر والمصدر ، وصفة المفعول والمبالغة ، فهي تقبل الدخول في الجدول الإلصاقى والجدول التصريفي .
الإلصاق	*تقبل "أل" بمنزلة الضمير الموصول "الذي" . *والتنوين يكون لتخصيص الصفة للدخول في علاقات سياقية كالإسنادية والتعددية . *الإضافة إلى ضمائر الجر في الصفات لا تكون إلا لفظية ، لأنها تكون من قبيل إضافة الصفات إلى معمولها ، ومن ثم لا يصح أن تكون الإضافة حقيقية ولا سبيل إليها بوجه . *ياء النسبة تأتي لتأكيد الصفة .
التضام	تتضام الصفات مع أدوات النداء ، كما تقع مسندا إليه ومن ثم تقبل التنوين والإضافة ، وتشارك الأفعال في وقوعها مسندا ، فلا تعمل إلا إذا كانت نكرة بمعنى الحال والاستقبال .
المعنى	تدل على موصوف ، بما تحمله من معنى الحدث ، فيتم وصفه بالاستمرار والانقطاع بالنسبة للفاعل والمفعول في صفتها ، و وصفه على سبيل الدوام والثبوت بالنسبة للصفة المشبهة ، الوصف عن طريق المبالغة لصفة المبالغة وعن طريق التفضيل لصفة التفضيل .
الحدث	تدل على الموصوف بالحدث إما على سبيل الإنقطاع ، التجدد ، الدوام ، الثبوت ، المبالغة ، التفضيل .
الزمن	تكون الصفات كالزمان على ثلاثة أضرب : *الماضي* الحال* الإستقبال .
التعليق	تعمل الصفات عمل الفعل كما أنها تحتل الضمير ، إضافة إلى ذلك فهي تتضام مع مفعولها ، تأتي صفة ، خبرا ، حالا ، فاعلا أو نائب فاعل .

شكل 2: ³⁷ جدول يبين "الصفة من حيث المعنى والمبنى"

الفعل	3
الصورة الإعرابية	الأصل في الأفعال البناء ، إلا أن صيغة (يفعل) تدخل في الإعراب لمشايتها الإسم .
الصيغة	له صيغ خاصة تتشكل في الماضي نحو فَعَلَ ، فَعُلْ ، فَعِلْ ، وتصرف مع المضارع على الشكل يُفَعِّلُ ، يَفْعِلُ ، يَفْعَلُ ، يَفْعَلُ على الترتيب ، هناك أفاعل ثلاثية معتلة ، أفعال زيد فيها على الثلاثي نحو : أفعل ، فَعَلْ ، فاعل ، انفعَل ، افتعل .

الجدول	يدخل الفعل في الجداول الثلاثة : -الإلصاقى :يقبل لواصق أهمها :تاء الفاعل،تاء التأنيث ،أحرف المضارعة ،الضمائر المتصلة ،السين ،لام الأمر . -التصريفي : إذ يمكن التعرف على الصيغ الأخرى التي تمتد إليها مادة الفعل الإشتقاقية ،نحو صفة الفاعل ،المفعول ،...
التضام	يتضام الفعل مع حروف الجزم كـلم ولما ،لا الناهية ،إن ولو في الشرط والجزاء ،وكذا باب أن ولن ،كي ،إذن ،قد ،والسين وسوف ،كما تتضام الأفعال مع مفاعيلها .
المعنى	يثبت الفعل معنى في الزمان ،فهو يقرن حدثا بزمن معين.
الحدث	الحدث جزء من الفعل فدلالة الفعل على الحدث دلالة تضمينية .
الزمن	يدل الفعل على الزمن ،إذ يأتي هذا الأخير على المستوى الصريفي في شكل صيغة ،أو المستوى النحوي من علاقات السياق وقرائنه.
التعليق	يقع موقع المسند.

شكل 3: ³⁸ جدول يوضح الفعل :معناه ومبناه.

4	الضمير (ضمائر الشخص،ضمائر الإشارة،ضمائر الموصول)
الصورة الإعرابية	الضمائر مبنيات لا تظهر عليها الحركات ،وإنما ننسبها على محلها الإعرابي .
الصيغة	لا تنتهي الضمائر إلى أصل اشتقاقي فهي مبنية .
الجدول	تلتصق الضمائر المتصلة بالكلمات ،كما تلتصق بالضمائر ،كل من هاء التنبيه ولام البعد هذا وذلك ،كاف الخطاب نحو أولئك وذلك ،التاء) كما في أنت وحروف الإشباع نحو بـها وعليهما . وقد يقع ضمير الشخص حشا في اسم الإشارة ،فتتصل به هاء التنبيه نحو هأنذا ،هاهم أولاء.
التضام	تضام الضمائر الأدوات في حالة النداء ،القسم ،النسخ والإستفهام ،التوكيد وما إلى ذلك ،كما تضام حروف الجر ،العطف والإستثناء ،كما تكون الضمائر مضافا إليه ،فتضام المضاف.
المعنى	لها دلالة وظيفية على مطلق غائب أو حاضر ،وإن دلت على مسمى فلن يكون ذلك إلا معونة للإسم .
التعليق	تلعب دورا هاما في علاقة الربط من ذلك تماسك أطراف الجملة .

شكل 4/ ³⁹ جدول يمثل "الضمير من حيث المعنى والمبنى"

5	الخالفة (أفعال المدح والذم،صيغة التعجب وأسماء الأفعال وأسماء الأصوات)
الصورة والجدول	تنفرد الخوالف في بناء تشكيلها بصيغ خاصة ،كما أنها لا تدخل في الجدولين التصريفي والإسنادي .
الإلصاق	تقبل نعم وبئس تاء التأنيث الساكنة نحو (نعمت) كما تقبل صيغ التعجب ضمائر الجر المتصلة نحو (أفعل به)، وضمائر نصب المتصلة في (ما أفعله) ،وتقبل حروف الخطاب فنحو رويدك ،ونون الوقاية نحو (قطني) أي (حبسي).
التضام	تحتاج خالفة المدح والذم إلى تضام الفاعل الذي يفرق الجنس نحو نعم الرجل زيد ،كما تحتاج خالفة التعجب إلى (ما) في صيغة ما أفعله والباء في (أفعل به) محتفظتين برتبتيهما ،كما تتضام خالفة الإحالة مع مفعولها ،ولا يجوز تقدمه عليها بحال ،فلا تقول عمرا دونك.

المعنى	تفيد الخوالب التعبير عن موقف ذاتي أو الإفصاح عن إتجاه انفعالي .
الزمن	تدل الخوالب على الزمن الماضي حسب تمام حسان ،إلا أن عبد الله بوخلخال يفند ذلك إذ تنشئ المدح والذم في الزمن الحاضر ،وإذا كان الإنشاء عاما لم تقيد بالزمن الحاضر وإنما تخضع للسياق اللغوي ،أما التعجب فما اقتصر على الحال أو الماضي المستمر حتى الحال ،وقد يدل على الماضي إذا دخلت التركيب (كان)وعلى المستقبل اقتصارا على القرآن الكريم ⁴¹ .
التعليق	تقع الخوالب موقع المسند ،فترفع الاسم الظاهر وضميره ،أو تنصب المفعول به بواسطة همزة التعدي (ما أفعله)، كما تقع جملتها في محل رفع خبر مبتدأ.

شكل 5/ 40: جدول يبين الخالفة مبنى ومعنى

6	الظرف:-الزمان:إذ،إذا،متى ،لما ،أيان -المكان :أين ،أنى ،حيث
الصورة الإعرابية	الظروف مبنية.
الصيغة	الظروف كلها من غير المشتقات.
التضام	تتضام مع الحروف نحو (منذ متى)،(من أين)،(إلى أين)،كما أنها تتضام مع المفرد والجملة كما في (أيان)،(متى)،(أين)،(أنى)ومع الجمل كما في (إذا)،(إذ) و(لما).
المعنى	لا تسمي الظروف شيئا معينا ،وإنما تتبنى معنى وظيفي قريب الشبه من معنى الأدوات فتؤدي وظيفة الكناية عن الزمان أوالمكان
التعليق	تتموضع الظروف في السياق موضع المفعول فيه ،كما تتعلق بالفعل ،فتقيده تقييد إسناده بجهة معينة من جهات فهمه.

شكل 6 42: جدول يوضح "قسم الظرف معنى ومبنى"

7	الأدوات(التعجب،الندبة والإستغاثة ،القسم ،الشرط ،/لو ولولا،النداء ،الترجي ،التمني،التحضيض،العرض،النهى ،لام الأمر ،التشبيه،الإستفهام،التأكيد ،النفي.)
الصورة الإعرابية	الأدوات مبنية كالضمائر ،إلا أنها تختلف عنها في كونها :لا يعمل لبنائها ،لا يكون فيها شيء من التصرف أو الإعراب التقديري ، كما أن الأصل في بنائها السكون ،إلا أنها تبني على الحركة ،إما للإبتداء بالسكن نحو الأدوات على حرف واحد أو لالتقاء الساكنين نحو :إن ،سوف،ثم،...
الصيغة	الأدوات جامدة لا تصرف فيها ،إذ أنها لا تدخل في علاقات جدولية ،إلا مع النواسخ التي تدخل الجدول الإسنادي فتلحقها ضمائر الرفع المتصلة ولا تقبل الدخول في الجدول التصريفي .
التضام	لا تستعمل بنفسها فهي فقيرة إلى التضام في بنائها أو تركيبها ،فلا معنى لها خارج السياق كما ، لها رتبة الصدارة دائما .
المعنى	تأتي للدلالة على معنى وظيفي تركيبى يقوم ببيان ذاتية الجمل أو نوعها ،كما تؤدي وظيفة الربط أو التعليق.
التعليق	تتبنى علاقات الربط وبذلك فهي تتوسط بين الفعل والإسم كأدوات الجر ،وتتعلق فيما يتعلق العطف العامل على سبيل الإلتباع والنيابة ،كووا المعية نحو رأيت زيدا وعمرا ، كما أنها تتعلق بمجموع الجملة متعلق أداة النفي أو

الإستفهام ، كقولك : هل خرج زيد ؟ فأنت لا تتساءل عن الخروج فحسب بل تتساءل عن وقوع الخروج من زيد.

شكل 7⁴³: جدول يوضح "الأدوات من حيث المعنى ولا مبنى"

خاتمة :

أفرز النحو العربي القديم القائم على الفلسفة المعيارية صعوبة تجابه ذوي التخصص فما بالك بغيرهم من ذوي التخصصات الأخرى دون أن يفوتنا التركيز على الناشئة ، صعوبة تحول أذهانهم دون استيعاب أصوله وفروعه ، فقام النحاة يسعون إلى تهيئة الدرس النحوي ومستجدات العصر الآملة إلى إضفاء التيسير والتدليل ، لا سيما إيجاد تقسيمات تركز على مواد النحو القديم ، وتوازي أقسام الدراسات العربية .

فبدلاً من الجملة الإسمية، الفعلية والظرفية، عمدوا إلى تقسيم الجملة إلى بسيطة ومركبة ومعقدة مراعين في ذلك أوجه اختلاف النحاة من حيث تقرير العامل، الرتبة، الحذف، الإضمار وقضية التوكيد.

أمّا من حيث أقسام الكلم واستناداً إلى تقسيم القدامى الثلاثي: الإسم والفعل والحرف، مميزين في ذلك ومطنبين، ومتخيرين الكلم إما من حيث المعنى أو المبنى، مما كلفهم العناء والمشقة، رأى المحدثون أنهم ملهفون إلى وضع تقسيم يكون القارئ بحاجة إليه، فصنفوا الكلم سبعة: الإسم، الصفة، الفعل، الضمير، الخالفة، الظرف، الأداة، فجعلوا لكل سماته ، من حيث المبنى والمعنى ، وبذلك ارتأوا المنهج التجديدي موافقاً للعناية الحقيقية بطالب النحو العربي، هجينا بأسسه، دونما أي تقليل بحمة القدماء، كون نتائجهم لا تقارن بنتائج المحدثين البتة، إما من حيث الكم أو الكيف، وإنما الإختلاف واقع في المنهج إذ تطعمت الدراسات الحديثة بالدرس اللساني الحديث.

فنحو العربية الفصحى وصرفها لا زالا لهيفين للتفوق تحت جبروت سيبويه رغم مرور أكثر من ألف سنة ، وذلك تبعاً للدارسين الذين أحنوا على كتابه الجامع لبوازي ، بواسق وبواطن الدرس النحوي العربي ، وإنما يتجلى ذلك في القلة القليلة التي تنتصر لهذا التجديد .

الفهرس:

- 1/ مصطفى ناصف: نظرية المعنى في النقد العربي، دار القلم، 1965، ص7.
- 2/ إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، لجنة التأليف والنشر والترجمة، مصر، 1937، ص16 وما بعدها.
- 3/ عبد العزيز حمودة: المرايا المقعرة ، نحو نظرية نقدية عربية، ع272 عالم المعرفة، الكويت، 2001، ص242.
- 4/ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح محمد عبده/ محمد محمود التركيزي الشنقيطي، دار المعرفة، لبنان، 2001، ط3، ص15.
- 5/ عبد العزيز حمودة: المرجع السابق، ص239.
- 6/ تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة ،المغرب، ص16.
- 7/ مصطفى ناصف: نظرية المعنى في النقد العربي ، ص21.

- 8/ عبد الجليل مرتاض: في رحاب اللغة العربية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ط4، ص122.
- 9/ عبد الجليل مرتاض: المرجع السابق، ص123.
- 10/ تامر سلوم: نظرية اللغة والجمال في النقد العربي، دار الحوار، سوريا، 1983، ط1، ص144.
- 11/ مصطفى ناصف: نظرية المعنى في النقد العربي، ص7.
- 12/ محمد ابن عبد الله ابن مالك الأندلسي: ألفية ابن مالك في النحو والصرف مع إعراب مفرداتها، ص42.
- 13/ عبد الجليل مرتاض: التحولات الجديدة للسانيات التاريخية، ص4.
- 14/ عبد الجليل عبد القادر: علم اللسانيات الحديث، دار الصفاء، الجزائر، 2000، ص466.
- 15/ حسن خميس الملقح: التفكير العلمي في النحو العربي (الإستقراء، التحليل، التفسير)، ص211.
- 16/ ابن مضاء: الرد على النحاة، ص85 نقلا عن بكري عبد الكريم: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص125.
- 17/ عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة، لبنان، 1980، ص227.
- 18/ عبده الراجحي: دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة، لبنان، 1980، ص227.
- 19/ الإشتغال في اصطلاح النحاة أن يتقدم الإسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الإسم وفي سببه، وهو المضاف الى ضمير الإسم السابق.
- عن بكري عبد الكريم: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو، ص135.
- 20/ شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، مصر، ط2، ص305.
- 21/ مصطفى ناصف: نظرية المعنى في النقد العربي، ص7.
- 22/ مصطفى حركات: اللسانيات العامة وقضايا العربية، دار الآفاق، ص96.
- 23/ ابن خلدون: المقدمة، مؤسسة الكتاب، الجزائر، 1984، ج2، ص458.
- 24/ مهدي المخزومي: النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، لبنان، 1986، ط1، ص15.
- 25/ الحسن بليشير: التركيب وعلاقته بالنحو، مجلة المصطلح، ع01، جا أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2002، ص215.
- 26/ محمد ابراهيم عبادة: الحملة العربية دراسة لغوية نحوية، نشأة المعارف، مصر، ص32.
- 27/ ابن هشام الأنصاري: شرح قطر الندى وبل الصدى، دار رحاب، ص129.
- 28/ عبد القاهر الجرجاني: دلائل الإعجاز، ص85-86.
- 29/ ابن مالك: الألفية، ص26.
- 30/ أحمد مطلوب: البلاغة عند السكاكي، منشورات مكتبة النهضة، العراق، 1964، ط1، ص100.
- 31/ ينظر أبو بكر الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، تح حسن حمد، دار الكتب العلمية، لبنان، 1998، ط1، م1، ص402.
- 32/ سيبويه: الكتاب، ص23.
- 33/ ابن أحرور: نظم الأحرورية، ص22.
- 34/ ابن مالك: ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص38.
- 35/ ابن نالك: ألفية ابن مالك، ص30.

36/ ينظر تامر سلوم: نظرية اللغة و الجمال في النقد العربي المعاصر، ص 64-68.

37/ ينظر م ن، ص 68-73.

38/ ينظر م ن، ص 73-78.

39/ ينظر تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، ص 110-113.

40/ ينظر تامر سلوم: المرجع السابق، ص 82-84.

41/ ينظر عبد الله بوجلخال: التعبير الزمني عند المحاة العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج 2، ص 74، 55.

42/ ينظر تمام حسان: المرجع السابق، ص 119-122.

43/ تامر سلوم: المرجع السابق، ص 88-92.